الضوابط الأمنية والقانونية لمواجهة حوادث الطرق

رسالة مقدمة لكلية الدراسات العليا بأكاديمية الشرطة
للحصول على درجة الدكتوراه فى علوم الشرطة

إعداد

الباحث/ محمد مصطفى الدسوقي

لجنة المناقشة والحكم

الأستاذ الدكتور/ أحمد شوقى أبو خطوة	أستاذ القانون الجنائي بكلية الحقوق جامعة المنصورة - وعميدها الأسبق	(رئيساً)
اللواء الدكتور/ محمد حافظ الرهوان	أستاذ الاقتصاد والمالية العامة بكلية الشرطة مدير كلية الدراسات العليا الأسبق	(عضواً)
الأستاذ الدكتور/ محمد سامي الشوا	أستاذ القانون الجنائي بكلية الحقوق جامعة المنوفية وعميدها السابق	(مشرفاً و عضواً)
اللواء الدكتور/ محمد نصر رفاعي	الأستاذ المنتدب للتدريس بأكاديمية الشرطة مدير كلية الدراسات العليا الأسبق	(مشرفاً و عضواً)
اللواء/ حسن البرديسي	مدير الإدارة العامة لمرور القاهرة	(خبيراً)

٢٠١٢ م

تُعد المشكلة المرورية إحدى المشكلات الخطيرة والمعقدة التي تواجه المجتمعات الحديثة كافة، وذلك بسبب الخسائر البشرية والمادية الضخمة الناجمة عن الحوادث وما يترتب عليها من مشكلات اقتصادية واجتماعية ونفسية بالغة. هذا وقد بدأت المشكلة في الظهور مع اختراع السيارة في نهاية القرن التاسع عشر، وبرزت إلى سطح الأحداث خلال عقد الستينيات الميلادي من القرن الماضى، حيث تشير تقارير منظمة الصحة العالمية إلى أن حوادث المرور تُعتبر سبباً رئيسياً للوفاة على مستوى العالم، بل تنافس أسباب الوفاة الأخرى كأمراض القلب والسرطان في دول العالم النامي[١]، ولا شك أن الحوادث على الطرق أصبحت ظاهرة تُعاني منها الشعوب في مختلف مدن وعواصم العالم، كما أنها تستنفد الموارد البشرية والاقتصادية للدول.

وقد أثبتت الدراسات المتخصصة أن معدل الوفيات لكل عشرة آلاف مركبة مسجلة في الدول النامية يعادل عشرين ضعفاً لتلك المسجلة في الدول الأوروبية ودول أمريكا الشمالية[٢]، وقد جاء شعار منظمة الصحة العالمية والبنك الدولي – عند إعداد التقرير العالمي للوقاية من الحوادث البرية – معبرًا عن الأهمية البالغة للسلامة على الطرق، حيث كان نصه "السلامة على الطرق يجب ألا تُترك للمصادفة"؛ الأمر الذى يدعو جميع القطاعات العاملة بالدول إلى بذل المزيد من الجهد، في ظل توافر الإرادة السياسية القوية والصادقة للتأكيد على أن العمل الجاد فى هذا المجال يعنى في المقام الأول إنقاذ أرواح العديد من البشر الذين يذهبون ضحايا لهذه الحوادث.

وقد أشار التقرير إلى أن حوالي ١,٢ مليون شخص يلقون حتفهم حول العالم، بينما يصاب ما يقرب من ٥٠ مليون شخص سنويًا جراء الحوادث على الطرق، ويظل الكثير منهم أيامًا طويلة في المستشفيات لتلقي العلاج، وربما لا يستطيع العديد استئناف حياته بشكل طبيعي بعد ذلك، والمؤسف أن أغلب الضحايا من الفقراء وهم أكثر الفئات استخدامًا

---

[١] التقرير العالمي لمنظمة الصحة العالمية عن السلامة على الطرق (٢٠٠٤-٢٠٠٩).
موقع المنظمة على شبكة الإنترنت: http/www.who.int/ar/، الساعة ٣ عصراً بتاريخ ٢٠١٠/٣/١٥.

[٢] أ.د. أديب خضور، "حملات التوعية المرورية"، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ٢٠٠٧، ص٥.

للطرق وتعرضاً للخطر، وأن نصف الضحايا تقريبًا من البالغين الذين تتراوح أعمارهم ما بين ١٥ : ٤٤ عامًا، وهو سن القدرة على العمل والإنتاج، وقد أضاف التقرير أن الحوادث تستنزف ما بين ١% إلى ٢% من الناتج القومي للدول الفقيرة والمتوسطة الدخل، وهو ما يزيد على حجم المساعدات السنوية التي تحصل عليها تلك الدول[١]. وقد بلغ إجمالي الفاقد الاقتصادي بسبب الحوادث على الطرق ٥١٨ مليار دولار أمريكي على مستوى العالم يمثل ١,٢% من الناتج القومي للدول بحسب تقارير الأمم المتحدة.

هذا وكانت أولى حالات الوفاة بسبب مركبة هي الحادث الذي تعرضت له البريطانية "بريدجيت دريسكول" البالغة من العمر أربعة وأربعين عامًا، وهي أم لطفلين، وذلك في ١٧ أغسطس من عام ١٨٩٦م[٢]، والحادث الثاني سُجل في يوم ١٣ سبتمبر من عام ١٨٩٩م للمواطن الأمريكي (هنري بلس) الذى توفى متأثرًا بجراحه نتيجة اصطدامه بسيارة في شوارع مدينة نيويورك، وقد أُلقي القبض على قائد السيارة وكان يدعي (آرثر سميث)[٣].

<u>وترجع أهمية الدراسة إلى</u> كونها تتناول مشكلة من المشكلات التي تشغل الرأي العام العالمي، لاتصالها بأعز ما تملك الدول من ثروات وهو الإنسان، كما تتعرض الدراسة للمردود الاقتصادي والاجتماعي والأمني لهذه الحوادث، وأثر ذلك علي مسيرة الشعوب نحو التقدم ودفع عجلة التنمية .

هذا، وتُعد حوادث المرور من المشكلات الأمنية المعاصرة التي تُثير قلق مختلف الأجهزة الأمنية والصحية والاقتصادية فى جميع أرجاء العالم، مما يفرض

---

(١) **التقرير العالمي لمنظمة الصحة العالمية، مرجع سابق، ص٤٧.**

(٢) **مهندس/ فؤاد عبد العزيز خليل، مقال بعنوان:هموم مرورية، مجلة الطرق العربية، العدد الأول، ٢٠٠٥، ص٢٧.**

(٣) **موقع شبكة الإنترنت http://hwaratmasrayai.blogspot.com/، بتاريخ الجمعة ٢٠١٢/٩/٢٨، الساعة ٤ عصراً.**

على غالبية الدول أن تبذل جهوداً ضخمة للحد من هذه الحوادث[١]، ومن المؤسف أن معدل الحوادث المرورية لم ينخفض بشكل ملاحظ في معظم الدول العربية، ومن بينها مصر، حيث وصل الأمان علي الطرق المصرية إلى مستوى حرج بالنسبة للمعدلات العالمية لا يتفق مع مكانة مصر الحضارية، فقد بلغ عدد حوادث الطرق أكثر من ٢٧ ألف حادث سنويًا، يقع ضحيته أكثر من ستة آلاف قتيل وحوالي ٢٨ ألف مصاب، كما وصلت التكلفة الاقتصادية للحوادث علي الطرق في مصر أكثر من ١٦ مليار جنيه سنويًا [٢].

وكان من أهم أهداف التقرير العالمي: العمل على تغيير الفهم التقليدي الخاطئ بأن الحوادث هي الثمن الذي يتعين دفعه لاستخدام الطرق ووسائل النقل المختلفة، وترسيخ مبدأ التعاون بين جميع القطاعات المعنية بمشكلة الحوادث على الطرق، والتأكيد على أهمية الالتزام الحكومي بتنفيذ الاستراتيجيات التي ثبتت فاعليتها في الوقاية من الإصابات على الطرق[٣].

ولقد حققت الدول الصناعية نجاحًا ملاحظًا في مواجهة هذه المشكلة من خلال الجهود الضخمة التي بذلتها ولا تزال تبذلها على الأبعاد البشرية والهندسية والصناعية المختلفة لهذه المشكلة، ومن خلال تنفيذ قوانين مراقبة السرعة ومنع تعاطي الكحوليات أثناء القيادة وفرض مراقبة جادة على استخدام الخوذ الواقية وأحزمة الأمان ومقاعد الأطفال بالسيارات.

لذلك كان من الطبيعي القول بأن أية جهود تُبذل للحد من الإصابات الناجمة عن حوادث الطرق هي جهود مشروعة، وتأتي في الوقت المناسب، وأن تطوير قوانين

---

(١) أساليب ووسائل الحد من الحوادث، الندوة العلمية الأربعون، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ١٩٩٧، ص٥.

(٢) د. محمد على إسماعيل، بحث بعنوان :أثر حوادث الطرق على السياحة في مصر، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، إبريل ٢٠٠٩، ص١٠.

(٣) التقرير العالمي لمنظمة الصحة العالمية، مرجع سابق، ص٥.

المرور على مستوى العالم يُعد من أهم الجهود للتصدي لهذه المشكلة والحد من آثارها السلبية، وهذا ما انتهجته البلاد مؤخراً، حيث تم تعديل قانون المرور رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣م، وذلك باستبدال بعض المواد وإضافة مواد جديدة تُساير المستجدات على أرض الواقع، وتعديل بعض العقوبات، وذلك بموجب القانون رقم ١٢١ لسنة ٢٠٠٨م الذى بدأ العمل به فى أول أغسطس من عام ٢٠٠٨م، كما يُعد نشر الثقافة المرورية التي تهدف إلى التوعية وتحقيق مستوى أفضل للسلامة على الطرق أحد الجهود المبذولة على الصعيدين العالمي والمحلي من أجل مواجهة هذه المشكلة.

وتهدف الدراسة إلي:

- إلقاء الضوء على مشكلة حوادث الطرق، ودراسة الأسباب المباشرة وغير المباشرة لوقوعها، والآثار الاقتصادية والاجتماعية والأمنية المترتبة على وقوعها.
- دراسة الأساليب المختلفة لمواجهة مشكلة الحوادث للحد منها وتقليل آثارها السلبية لتحقيق السلامة علي الطرق .
- إلقاء الضوء على قانون المرور الجديد كأحد الآليات المهمة للإدارة في الحد من الحوادث وضبط الحركة علي الطرق، ودراسة التأمين من المسئولية المدنية عن حوادث الطرق والتعويض المستحق للضحايا جراء هذه الحوادث.